

في كاره ودر عهد كسوكرون يقال قلده لعل ايج اني الصراح وفي الشريعة القبول  
 من غير حجة قال الشيخ العلامة الشربلاني انما في عقد الشرعية ببيعة التقليد اهل يقولون  
 ليس قول احدى ائمة الاربعة اشترعية بلا حجة منها فليس الرجوع الى النبي صلى الله عليه وسلم والاعتماد  
 من التقليد لان كل منهما حجة شرعية من ائمة الشرعية وعلى هذا انما انحصر الحال في تحصيله  
 وقال ابن امير الحاج وعلى هذا عمل العامي بقول المفتي وعمل القاضي بقول العدول انتهى قلت  
 قوله حجة متعلق بالعمل لا بالقول كما سيظهر لك من عبارات كتب الاصول في شرح مسلم  
 لمولانا ساجد العلوم رح امي التقليد العمل بلا حجة بقول من ليس قول احدى ائمة الشرعية لانه  
 عمل يقبل يكون بلا حجة فبطل ما قيل ان التقليد في اصطلاح اهل الاصول العمل بقول يكون  
 ذلك القول بلا حجة وبلا دليل فلا تغلط وقال الشيخ الغفتمه ابن الحاجب المالكي رح  
 في مختصر الاصول التقليد العمل بقول غيرك من غير حجة وليس الرجوع الى الرسول والعامي  
 الى المفتي والقاضي الى العدول بتقليد لقيام الحجة ولا مشاخصة في التسمية والمفتي والقاضي  
 قد تقدموا واستفتوا خلافا فان قلنا بالتقدم فواضح والمستفتي فيه المسائل الاجتهادية لا العقلية  
 على الصحيح انتهى واما في القاضي فعند الملته والدين الشافعي رح في شرح المختصر التقليد  
 هو العمل بقول الغير حجة كاحد القاضي والمجتهد بقول مثله وعلى هذا لا يكون الرجوع الى الرسول  
 تقليدا له وكذا الاجماع وكذا الرجوع العامي الى المفتي وكذا الرجوع القاضي الى العدول  
 في شهادتهم ذلك لقيام الحجة فيها فقول الرسول بالمعجزة والاجماع بما في حجية قول  
 الشاهد والمفتي بالاجماع ولو سمى ذلك او بعض ذلك تقليدا كما سمي في العرف احد المقدر  
 العامي بقول المفتي تقليدا فلا مشاخصة في التسمية والاصطلاح والمفتي وهو الفقيه قد تقدم  
 تعريف الفقيه وسليم منه التسمية لانه من قام به الفقه والمستفتي وهو خلافة فان لم يقل

تجزئ الاجتهاد وسوكونه مجتهدا في بعض المسائل دون بعضها من مساجد  
في الكلي وهو مستفت في الكل ان قلنا فالامر واقع ايضا فانه مستفت في المسائل التي هي مجتهدة  
فيه ولا يمنع ذلك لان شرط التقابل اتحاد الجهات والمستفتي فيه وهو المسائل الاجتهادية  
ولا يستتار في المسائل العقلية على القول الصحيح لوجوب العلم بها بالنظر والاعتدال انتهى  
وقال الفاضل القندوبى ان خفي ربه في منتهى الحصول العقلي بقول من ليس قوله  
الرجوع اشعرية بل ارجع الى النبي عليه الصلوة والسلام اذ الى الاجماع ليس منه كذا يرجع  
العامة الى المفتي والقاضي الى العدول لوجوب النص بل يرجع المجتهد الى العامة الى مثله  
لكن العرف على ان العامة تقلد المجتهد قال الامام المحررين وعليه منظم الاصوليين وقال الفاضل القندوبى  
وابن الحاجب ان سمي الرجوع الى الرسول وإلى الاجماع وإلى المفتي وإلى المشهور تقليدا فلهذا  
مستأخرا انتهى وقال العلامة البهاري ان خفي ربه في سلم الثبوت وسوكونا بغير العلم ان خفي  
في شرح التقليد العمل بقول الغير من غير حجة متساوية بالعمل والمراد بالحجة حجة من الحجج الاربع و  
الانقول المجتهد رليه حجة كافة العامة من المجتهد واذا المجتهدين مثله فالرجوع الى المشهور  
الصلوة والسلام اذ الى الاجماع ليس منه فانه يرجع الى الدليل وكل يرجع العامة الى  
المفتي والقاضي الى العدول ليس به الرجوع نفسه تقليدا وان كان العمل بما اخذوا تقليدا  
لا يجاب النص ذلك علما فهو عمل بحجة لا بقول الغير فقط لكن العرف دل على ان العامة من قبل  
المجتهد بالرجوع اليه قال الامام الامام المحررين وعليه منظم الاصوليين وهو المشهور التقليدي المفتي  
المجتهد من حيث يجب السائل فهو اخص منه والمستفتي مقابلة اي السائل من المجتهد من حيث  
سواء في وجه مجتهدان في شخص واحد يثار على التجزئ في الاجتهاد فيكون في بعض المسائل  
مجتهدا في بعضها مستفتيا في بعضها والجهات والمستفتي فيه الذي وقع السؤال عنه المسائل

بالشمسية والشمسية على المذهب الصحيح لبعثه ايمان المسلم عند الايمان به ان الله  
 والامام الشافعي والامام مالك والامام احمد بن حنبل رضي الله تعالى عنهم من المشهورين  
 خلافا للاشعري وان كان اثبات نكر النسخ والاراد لال انهم قلست وسئلوا التجزى  
 في الابطه اذ بان يكون مجتهدا في بعض مسائل دون البعض قد اختلف فيها قال  
 صاحب المسلم وشارحه الماكر قالوا نعم يتجزى الاجتهاد ومنهم الامام حجة الاسلام الفزاري  
 قدس سره من الشافعية والشيخ ابن الهيثم بن ابي حنيفة صاحب البيهقي وادراكه بالصراف  
 وقيل لا يتجزى بوقف ابن الحاجب انهم اهل العلم ان وجوب تعذيب الائمة المجتهدين بغير المجتهدين  
 المطلق ولزومه ثابت بالكتاب عند اول الابواب وقد اثبتت منهم بقاء بالسنة والاشارة  
 فما عليك الا الاتباع ونحن ننبه لان بالقرآن الفارق بين الحق والباطل فبما الفرق والابتد  
 استعان في كل زمان وان قال الله تعالى في سورة النحل واما ارسلنا من قبلك الا رجالا  
 نوحى اليهم فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لاتعلمون وقال تعالى في سورة الانبياء واما ارسلنا  
 قبلك الا رجالا نوحى اليهم فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لاتعلمون في التفسير الكبير للامام الزاوي  
 رحمه الله ان التفسير النسخا نوري المشبهه انما مستهان قرشا كما نوا يقولون ان الله تعالى  
 وخلق اجل ان يكون رسوله بشرا فاذا باب سبحانه بقوله واما ارسلنا من قبلك الا رجالا  
 والمراد ان هذه عادة مستمرة من اول زمان الخلق والتكليف ثم انهم كانوا مقرين بان  
 اليهود والنصارى اصحاب العلوم والكتب فامرهم الله سبحانه عنى قرشا بان رجوا  
 في هذه المسئلة اليهم لينبؤ ضعف هذه الشبهة وسقوطها وذلك فاسئلوا اهل الذكر انتهى مختصرا  
 وفي الكشف للزمخشري رحمه الله ان يستعملوا اهل الذكر حتى يعلموا ان رسل الله الموحى  
 اليهم كانوا بشرا ولم يكونوا ملائكة كما اعتقدوا انتهى وفي المحال لم للنفوس من بعد ما قال قال

على زعم القائل لكن تخصصه القرينة العقلية فان السؤال عن جميع اهل الذکر على طريق الاستصحاب  
 والا ستطرق لاجتزاه الفصل لتكليف النفس بما لا في دستها وقد قال الله تعالى لا تكلف الله  
 نفسا الا وسعها فانما يخص بها العقل والمراد بالسؤال عنه من امكن السؤال عنه استغناء  
 وكفى جوابه اعلاماً قال الاسلاميه ابي هارون رح في الميسم التخصيص بما يربط العقل بخلافه  
 قال سبكي لا نزاع في ان ما يتبع العقل بخبر وجه خارج انما هو في ان اللسان بل شمله من  
 قال نعم سماه تخصصاً ومن قال لا كما هو ظاهر كلام الشافعي لم يسم لنا العموم لغة وخصوا  
 عقلاً في قوله تعالى وهو على كل شيء قدير اخلاشي من الواجب والتمتع بمقدور عقلاً وقوله  
 لله على الناس حج البيت والاعطال والمجانين لا يفهمون انتهى وكنهه ان شرطه  
 سائر كتب الاصول كالتمتع وغيره وما قيل ان الابل بدون الالف واللام في  
 اهل الذکر من الفاظ العموم لانها عدة القواعد الاصولية فلا تعلق وبالحجب  
 تقليد الاثمة المجتهدين في المسائل الاجتهادية وجب عن عدم العلم ولو كان الاثمة  
 بالمرئيه لال قوله تعالى استقل شرح به المحققون في كتب الفروع والاصول قال  
 الامام ابن الهيثم رح الذي هو من كبار الاثمة الخفية وذلك ان اهل الشرح من  
 اهل الاجتهاد كما افاده في الجرد والنهر والمنهج وغيره في كتاب تحرير الاصول لم يثبت مثله  
 في شرحه المسمى بالتيسر شرح التحرير غير المجتهد يزمه عند الجمهور التقليدي وان كان مجتهداً  
 في بعض المسائل انتهى وقال هو اى الامام المرحوم في فتح القدير شرح الله اية ولا  
 نظيره اذا استفتى فقيهاً عن مجتهدين اختلفا عليه الاولى ان يأخذ بما يميل اليه في اجابته  
 الواحدة بقول الذي لا يميل اليه فليحار لان عليه وعدمه سوار والواجب عليه تقليد  
 بمقتضى فعل الواجب ذلك المجتهد اذا حار وقال المستقل من يوجب الى ذلك اجتهاد

وبرهان آخر ليس ترتيب الترتيب اجتهاد وبرهان اول ولا يمان يرا فيه الاجتهاد بمعنى اخرى  
 وتحكيم القلب لان الراسي ليس له اجتهاد ثم حقيقة الانتقال انما يتحقق في حكم مسألة خاصة  
 مله وعمل به والا فتكون قد ثبتت ابا حنيفة ثم فيها انفس من المسائل مثلاً والترتيب العمل به  
 على الاجمال وهو لا يعرف صور ليس حقيقة التعليق بل هذا حقيقة تعليق التعليق ووعده  
 كانه التزام ان يعمل اى يقول اى حقيقة فيما يقع له من المسائل التي يتبين في الواقع فان  
 ارادوا ان لا التزام فلا دليل على وجوب اتباع المجتهدين المعين بالارادة نفسه ذلك قولاً اوثق  
 شرعاً على الدليل اقتضى العمل بقول المجتهد فيما يحتاج اليه ليقول تعالى فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم  
 لا تعلمون السؤال انما يتحقق عند طلب حكم الحادثة احياناً وح اذا ثبت عنده قول المجتهد  
 وجب عمله به والغالب ان مثل هذه الزايات منهم لكف الناس عن تتبع الرخص والاخذ  
 العامى كل سلة يقول مجتهد اختلف عليه وانما لا ادرى ما يمنع هذا من النقل والتقل فكون  
 الانسان يتبع ما هو اختلف على نفسه من قول مجتهد مسوغ له الاجتهاد واعلمت من شرع  
 وقدر عليه وكان جليلاً عليه وسلم يجب ما هو خفف عن امته والاسجانه اعلم بالصواب  
 انتهى وقال السيد السهمودي رحمه الله الفريد دليل وجوب تقليد غير المجتهد فاسئلوا اهل  
 الذكر ان كنتم لا تعلمون انتهى وقال في موضع آخر منه يجب التقليد على من لم يبلغ رتبة  
 الاجتهاد المطلق عامياً محضاً او غيره ولو بلغ رتبة الاجتهاد في بعض المسائل الفقهية  
 او بعض ابوابه كالنظر النض في ما لا يقدر على الاجتهاد فيه بناء على القول بتحزى الاجتهاد  
 وهو الرجح وقد سلقاً بناءً على المرجوح وهو انه لا يتجزى انتهى وقال الشيخ  
 ابن الملا فروخ المكي في القول السديد ومن لم يكن له قدرة وجب عليه اتباع من  
 ارشده الى ما كلف به ممن هو من اهل النظر والاجتهاد وادعائه وسقط عن الغالب

مكلفه بالبحث والنظر لقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا حيزها وقوله عز وجل فاستسئلوا  
 اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون وهي الاصل في اعتماد التقليد كما اشار اليه المحقق ابن الهائم انتهى  
**وقال الشيخ** العلامة الساعاتي في نهاية الوصول الى علم الاصول المختار ان المحصل  
 بعلم معتبر اولم يبلغ رتبة الاجتهاد يلزمه التقليد وقيل ان تبين له صحة اجتهاده ببدلية العلم  
 بحججه ايجابية لم يكن كالعيادات الخمس لنا فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون انتهى وقال  
 هو في موضع من البدع المختار ان المحصل بعلم معتبر كالاصول الصبروع اذا لم يبلغ درجة  
 الاجتهاد يلزمه التقليد كما يلزم للعامة الصفت انتهى وقال الشيخ ابن الحاجب في محققه  
 الاصول غير المجتهد يلزمه التقليد وان كان عالما وقيل بشرط ان تبين له صحة الاجتهاد  
 بدليل لنا فاسئلوا او مواعفهم لا يعلم وايضا لم ينزل المستفتون من غير ابدار المستند لهم  
 من غير تكسير قالوا يودي الى وجوب اتباع الخطا رقلنا وكذلك لو ابى له مستنده وكذلك  
 المفتي نفسه انتهى وقال القاضي عصفه الدين رحم في شرح المختصر قول من لم يبلغ درجة  
 الاجتهاد يلزمه التقليد سواء كان عاميا او عالما بطرف صالح من علوم الاجتهاد وقيل  
 انما يلزم العالم التقليد بشرط ان تبين له صحة اجتهاد المجتهد بدلية لنا قوله تعالى فاسئلوا اهل  
 الذكر ان كنتم لا تعلمون وهو عام في جميع من لا يعلم العلم فان علمه العلم بالسؤال هي الجمل  
 والامر المقيد بالعادة بتكرار تكرار لم نقول هذا غير عالم بهذه المستلة فحجب فيها اسوال ولنا ايضا  
 لم ينزل العلماء المستفتون فيفتون ويفتون من غير ابدار المستند وشاع وزاع ولم يكسر عليه فكان  
 اجماعا قالوا القول بذلك يودي الى وجوب اتباع الخطا اجواب انه مشترك الالزام  
 لانه لو ابدى مستنده فالخطا جاز وكذا ذلك المفتي نفسه يجب اتباع اجتهاده مع جواز  
 داخل ان يتبع الظن وجب لانه اتباع الظن وان كان خطا وانما المتبع اتباع



انتهى انتهى وقال العلامة البهاري رحمه الله في السلم وشارة مولانا بجماع العلوم في شرحه  
غير المجتهد المطلق ولو كان عالماً يلزمه التقليد المجتهد أيضاً لا يقدر عليه من الاجتهاد ويات على  
تحميله ومسرفه الا فيما يقدر على تحصيله باجتهاده بآراء على التجزى في الاجتهاد وفيلزمه التقليد  
مطلقاً في ما يقدر عليه وفيما لا يقدر عليه بآراء على القول بعدم التجزى وقد عرفت ان الحق  
هو الاول وقيل انما يلزم التقليد للعالم بشرط ان تبين له الصحة بدليل بان يظهر المجتهد لنا ان  
المجتهد من الصحابة وغيرهم من التابعين كانوا يفتون من غير ابدار استدلال ويستعملون  
غير كسرها كما في الدعوى وشاع ودفع حتى واستدل على المختار بقوله تعالى فاستلوا ال  
الذكر ان كنتم لا تعلمون وهو يحتمل فمين لم يعلم فانهم يحتاجون وفيما لا يعلمون من السؤل عنه  
سواء كان مقدراً احدى وفامثل المقتضى لان الامر المقيّد بالسبب يتكرر تكرره ومنها  
سبب السؤل عدم العلم فانما يوجد دأبي وقت يوجد وجب السؤل ان فما قال بعض  
ابن العلم مستدلاً بالآية المتلوّة ان تقليد المجتهد للعالم بالقرآن والحديث في المسئلة المعلومه لم  
كنقضه الصلوة وغيره ليس مما يجوز فان الامر بالسؤال في الآية مقيّد بالشرط لا يتعدى  
الى من لا يوجد فيه الشرط ان لم يمسح مما يسقط اصلاً فلا زعم بعض المتصبيين لان المراد  
بالمسئلة المعلومه له بقدرية التمثيل بفرضية الصلوة المفروضة هي المسئلة المنصوصة عليها  
في القرآن والحديث مما علم من الدين بالضرورة والمنصوص عليه في القرآن والحديث  
من الدين بالضرورة لا يتوقف على تقليد مجتهد يشهد له ما في بدع الاصول وشرحه ومانيه  
الاستقراء المسائل الاجتهادية هي الشرعية الفرعية التي لا قاطع فيها ولا يكفي فيه الاذن  
دون المسائل الاعتقادية القطعية التي المطلوب فيها العلم فانها لا يجوز فيها التقليد و  
الاستقراء على ما ساقى وكذا في ما علم بالضرورة انه من الدين انتهى وحسن الكلام في هذا المقام

لما قال الشيخ تاج الدين القماني رحمه في جامع النوازل ونقطة من يعجل بقول مجتهد فهو شاب في  
 الدنيا والآخرة المرحوم الحديث الصحيح الاستاد واذ وعده لعل بالحديث انتهى والمراد من وعده  
 الحديث الصحيح من له قوة في الآلات لال ودراية على الكمال ونظر في الصحيح والضعيف والناكث  
 والمنسوخ والمعارض والمناويل والترجيح وغيرهما ما بين في أصول الحديث والفقه وهو ليس  
 الا من له الاجتهاد ولو في استدلته برفق قلست قوله تعالى هو لا رقومنا اتخذه واسنونه  
 آتية ولا ياتون بسببين بين الآتية فيه دليل على فساد التقليد فانه لا بد في الدين من الحجج  
 حتى يثبت والتقليد هو العمل بقول الغير من غير حجة قلست وجوب التقليد ثابت  
 بدليل شرعي وهو قوله تعالى السماوات اسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون كما امر بالمقدس <sup>اللام</sup>  
 ليس الا العالم المجتهد واقتوال مستندة بالكتاب والسنة في الواقع وهما سلطانان ببيان  
 وان لم يكونا من بين المنطق كسبر اللام وعدم العلم لا يستلزم عدم الوجود فالمسائل المتقدمة فيها  
 ليست بالارحج شرعية ودل على فساد المعنى بها قوله تعالى لا ياتون بسببين  
 بين الآتية فافهم ثم ان قلست قوله اتخذه اجارهم وربما بهم اربابا من دون الآتية فيه دليل  
 على ذم التقليد كعدم اتباع الاحياء والربان قلست امس فيه دليل على ذم التقليد بل فيه  
 دليل على ذم مخالفة اوامر الله تعالى والنواهي في تحليل ما حرم وتحريم ما حل فان جهاه كما في  
 الشرائع فاسير من المجاهدين والنيشافوري وغيرهم اتخذه اجارهم علماء اليهود وربما بهم  
 عباد الضار من اربابا من دون الله حيث اتبعواهم في تحليل ما حرم وتحريم ما حل انتهى  
 المقلد وان اللامة المجتهدين والامة المجتهدون رح المبحر من الحلال ولا يحلون احراما <sup>مقط</sup>  
 نعم لو عمل اخذ ذلك ذم البتة واذ ليس قلست قال العلامة النيشافوري في تفسيره قوله تعالى  
 اتخذه اجارهم وربما بهم اربابا من دون الله الآية اخذوا في معنى اتخذه اربابا



عليه الاتفاق على ان ليس المراد انه حبلواهم اليه فقال اكثر ائمتنا من المراد انهم اذا حوتم  
 في اوامرهم وادابهم ونقل عن بن ماسم كان نصراً فانتهى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 وهو يقرب سورة براءة فلما وصل الى هذه الآية قال عدى انما لنا بعدكم فقال تخرجون ما  
 احل الله وتكونوا حرم فقلت بلى فقال تلك عبادهم قال الربيع قلت لابي العالبيه  
 كيف كانت الربوبية في بني اسرائيل فقال انهم رجا عدي واني كتاب الله ما يخالف قول الكتاب  
 فكانوا ياتون باقوالهم وما كانوا يقبلون حكم الله تعالى قال العلماء انما عن غيرهم تفسير الفاسق  
 لطاعة الشيطان خلاصا ما عليه الجوارح لان الفاسق وان كان يعقل وبعده الشيطان  
 الا انه يئس منه ويستخف به خلافاً اولئك الاتباع المعظمين قال الامام فخر الدين الرازي قد  
 شاهدت جماعة من تلمذة الفقه ما قرأت عليهم آيات كثيرة من كتاب الله في مسائل كانت  
 تلك الآيات مخالفة لما يسمون فيها فلم يلتفتوا اليها وكانوا ينظرون الي كما تستجب لنيكف  
 يمكن اسئل بطوائف تلك الايات مع ان الرواية عن سلفنا وردت بخلافها ولو تأملت حتى  
 وجدت هذا الدار سارياً في عروق الاكثر قليلت وعلهم توقفوا بحسن ظنهم بالسلف لا انهم  
 وقفوا من تلك الايات على ما لم يقف عليه الخلف انتهى فقول العلامة النشافوري  
 قلت وعلهم توقفوا بحسن ظنهم بالسلف اخر كلام جيد يدل به كلام الامام الرازي في حكمته  
 اسقاطه عن النقل ليس مما ينبغي ركز النسبة الكلام السخيف كالافتراء ونحوه الى الامام  
 الرازي رحم كما موثان المستعصمين ايضا لا ينبغي فاحفظ لا يقال كيف القول بوجوب  
 علي الائمة وقد نقل عن الامام الى حفيظة رحم انه منع شخصاً عن التقليد حين استشاره قال  
 نقلت في ولائكم لا الاوامر والاعمال ولا تخفى ولا غيرهم وهذا الاحكام من حيث اخذ الانا نقول هو محمول على  
 من كان له قدرة الاجتهاد وقد قال الشيخ العارف بالله عبد الوهاب الشرافي مالكي رحم في الميزان  
 الصغير والكبير بلغت ان شخصاً استشاره رضى الله عنه في تقليده احد من علماء

عصره فقال له لا تقلدني ولا ما لكاد ولا اذراعي والا انتهي ولا غيرهم وهذا الاحكام من حيث  
 اخذوا قلنا هو محمول على من له قدرة على استنباط الاحكام من الكتاب والسنة ولا نقدر  
 شرح العلماء بان التقليد واجب على كل ضعيف وقاصر النظر انتهى ويشير الى هذا المص  
 به قوله فخذ الاحكام من حيث اخذوا انتهى وقال السيد السهمودي رحمه نائلاً عن السيد  
 وكان ابن خزم يدعي الاجماع على النهي عن التقليد مطلقاً وحكي ذلك عن كلام الشافعي و  
 وما لك وغيره قال ولم ينيل الشافعي في جميع كتيبه نهى عن تقليده وتقليد غيره مكه اروه  
 المزني عنه وقال السيد لاني انما نهى الشافعي عن التقليد لمن بلغ رتبة الاجتهاد وقاما من قصر  
 عنها فليس له الا التقليد انتهى والحاصل ان العالم بالقرآن والحديث ان كان  
 من اهل البداهة والاجتهاد لا يلزمه التقليد فيما علم بالتحقيق ولا يلزمه في غير المخصوص عليه  
 وبالله التوفيق **سبب قال** الامام ابن الهمام رحمه في التحرير لا يرجع عما قلده  
 فيه اتفاقاً بل يعينه غيره في غيره المختار نعم للقطع بانهم كانوا يستفتون مرة واحدة او مرة غير  
 غير لمترين مفتياً واحداً فلو التزم مذاهب معينة كالابن حنيفة والشافعي ففيل يلزم وقيل لا  
 من لم يلزم وهو الغالب على الظن انتهى وقال الشيخ ابن ميمون الحاج المالكي في شرح  
 التحرير لا يرجع المقلد عما قلده فيمن احكام المجتهدين اي عمل به تفسير مقلد الضمير المجرد راجع  
 الى الموصل اتفاقاً لنقل الآدمي وابن الحاجب الاجماع على عدم جواز رجوع المقلد فيما  
 قلده فيه وقال الزركشي ليس كما قال الشافعي كلام غيرهما يقتضي جريان اختلاف بعد العمل  
 بل يعينه غيره اي غير من قلده في حكم غيره اي غير الحكم الذي عمل به او المختار في الجواب  
 نعم للقطع بالاستقرار بانهم استفتوا في كل عصر من زمن الصحابة الى الان كانوا يستفتون  
 مرة واحدة من المجتهدين ومرة غير اي غير المجتهد الاول حال كونهم غير لمترين مفتياً واحداً

وشاع ذلك من غير تكبير وقد اذالم يلزم مذنباً سعيماً فلا يلزم مذنباً سعيماً كالي حاشية الشافعي  
 على الاستمرار عليه فلا يلزم غيره في مسئلته من البساي ام لا فيقول يلزم كما يلزم الاستمرار في حكم  
 حاشية حاشية قلده فيدل لانه اعتقد ان مذنبه حتى يوجب عليه العمل بموجب اعتقاده وقيل لا يلزم  
 وهو الاصح لان التزمه غير يلزم اذ لا وجب الا بالواجب الله ورسوله ولم يوجب على احد ان  
 يتجنب مذنب رجل من الائمة فيقلده في كل ما ياتي بخسره والتزامه ليس بنذر حتى  
 يوجب الوفاء قلت ولان لا يلزمه كما لا يلزمه البحث عن العلم واسد المذاهب على  
 قال السيد السهمودي وقال ابن خزم انه لا يحل لحاكم ولا مفت تعليد رجل فلا يحكم ولا يفتي الا  
 بمحموله وقول ابن خزم لم يؤخذ به وهو كما حكى عنه من دعواه الاجماع على ان من تمتع الرخص  
 فاسق وهو مردود بما افق به الشيخ استفق على علمه وصلاصة العلامة عز الدين بن عبد السلام  
 في فتاواه لا تعين على العامي اذا قلداً ما في مسئلة ان يقلده في سائر مسائل الخلاف  
 لان الناس من لدن الصحابة الى ان ظهرت المذاهب يسلون فيما يشي به عليهم العلم اراهم  
 من غير تكبير وسواء تمتع الرخص في ذلك او العزائم لان من جمل المصيب واحد وهو لا يصح  
 لم يعرفه من جمل كل مجتهد مصيباً قلداً انكاراً على قلده في الصواب وقال ايضا اما احكامه  
 بعضهم عن ابن خزم حكاية الاجماع على تمتع الرخص من المذهب فقلعه محمول على من تمتعها  
 من غير تعني لمن قال بها او على الرخص المركبة في الفعل الواحد كذا في عقد الفريضة وحكام  
 التقليد للسيد على السهمودي الشافعي بل قيل لا يصح للعامي مذنب لان المذهب لا يكون  
 الا لمن له نوع نظر وبصيرة بالمذهب اول من قراره كتاباً في فروع المذهب وعرفته في  
 امامه واقواله وامام من لم يتأهل لذلك قال اما حاشي او شافعي لم يصبر من اهل ذلك المذهب  
 بحجته الكمال قال انا في حاشي لم يصبر فيها او نحوياً وقال الامام صلاح الدين العلام

والذي صرح به الفقهاء في مشهور كتبهم جواز الانتقال في اجاد المسائل والعمل فيها بخلاف  
 منه اذ لم يكن على وجه التبع المخصص انتهى قلت والمراد بخلاف منه المسائل التي عمل  
 بها لا التي اعتقد لم بدون عمل به بقول الكمال ثم حقيقة الانتقال اي عن المذهب انما  
 يتحقق في حكم مسألة خاصة قلده في عمل به والا فقول قلده ابا حنيفة رحمه الله تعالى  
 به من مسائل مثلاً والتزم العمل به على الاحتمال وهو لا يعرف صوراً ليس حقيقة تقليد  
 بل حقيقة تعليل التقليد او وعده لانه التزم ان يعمل بقول ابي حنيفة فيما اتفق له من مسائل  
 التي يتعين في الواقع فان ارادوا يعني الشايع القاكين من الحنفية بان المنقول عن النبي  
 انهم يستوجب التفرير بهذا التزم فلا دليل على وجوب اتباع المجتهدين بالتراسة نفسه  
 ذلك قولاً او غية شرعاً قلت وكذا لا يلزم بالعمل على الصحيح كما تقدم بل الدليل لا يقتضي العمل  
 بقول المجتهد فيما احتاج اليه لقوله تعالى فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون اذ السؤال  
 انما يتحقق عند طلب الحكم في الحادثة المعنية وحينئذ اذا ثبتت عنده قول المجتهد وجب عمله  
 به انتهى كما نقله السيد السهمودي رحمه الله ثم قال السهمودي واذا افاده مفتيان وخلفا  
 يخير فان الاظهر انتهى وقيل الملتزم مكن لم يلزم بمعنى انه ان عمل بحكم تقليد المجتهد لا يخرج  
 عنه اي عن ذلك الحكم وفي غيره اى غير ذلك الحكم له تقليد غيره من المجتهدين في القول  
 في الحقيقة تفصيل لقوله وقيل لا قال المصنف يعني ابن الهمام وهو يعني هذا القول العال  
 على ظنه كناية عن كمال قوته بحيث يحبل النظر متعلقاً بنفسه فلا يتعلق بما يخالفه ثم بين  
 انه عليه بقوله لعدم ما يوجب اى لزوم اتباع من التزم تقليده شرعاً اى ايجاباً شرعياً  
 ولا يلزم على المقلد الا اتباع اهل العلم لقوله تعالى فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون  
 ليس التزم من الواجبات شرعاً بخارج منه اى مستنبط منه اى جواز اتباع غير مقلده

الاول وعدم التحقيق عليه جواز اتباعه ضمن المذاهب اى اخذه من المذاهب <sup>الاول</sup>  
 عليه فيما يقع من المسائل ولا يمنع منه مانع شرعى او لالان ان ليلك المسلك الاخذ  
 عليه اذا كان له اى الانسان اليه اى ذلك سبيل ثم بين السبيل بقوله بان لم يكن عمل  
 باخر اى يقول آخر مخالف لذلك الاخذ فيه اى فى ذلك المحل المختلف انتهت عبارة  
 السيد پادشاه بكذا فى عقد الفريد لمولانا حسن الشيرازى الحنفى وقال الشيخ  
 ايضا فى شرحه الثانى عند قول الامام المصنف رح وهل يقبله غيره اى غير من قلده  
 او لا فى شىء فى غيره اى غير ذلك الشىء كان محل او لا فى سئله يقول اجنبية وثابتا  
 فى اخرى يقول مجتهدا خرا المختار كما ذكره الامام دابن الساجب نعم للقطع بالاستقرار التام  
 بانهم اى المستقين فى كل عصر من زمن الصحابة ولم يجرأوا الاستفتون مرة واحدة  
 اخرى غيره غير المتزعين غفيا واحدا وادشاع وتكرروا ولم تنكر وقال عند قوله رح وقيل لا اذا  
 واجب الا ما اوجبه الله تعالى ورسوله ولم يوجب الله ورسوله على احد ان يتبعه بحسب  
 رجل من الائمة فيقلده فى كل ما ياتى ويذر غيره وقال عند قوله رح لعدم ما يوجب <sup>بالعمل</sup>  
 شرعى يقتضى العمل بقول المجتهد وتقليده فيه فيما يحتاج اليه وهو قوله فاستدلوا بالذكر  
 والسؤال انما يحقق عند طلب حكم الحادثة المعنية فاذا ثبت عنده قول المجتهد وجب  
 غلظه واما التزامه فلم يثبت من السمع اعتباره بلزما انما ذلك فى التذرع لا فى الشرع  
 فى ذلك بين ان يلتزمه بلفظه او تقليبه على ان قول القائل مثلك قلت فلانا فيما  
 افتى به يتعلق التعليق والوعدية ذكره المصنف انتهى لملقطا وقال العلامة الشيرازى  
 الحنفى رح فى عقد الفريد بعد الخطبة قد ورد سؤال فى رجل حقيق المذهب سبيل ثم دم او  
 نحوه اراد تقليد الامام مالك رح الله فى عدم نقض الوصور بذلك الخارج لتقليده

اياه اليه اني قد انقضت بالس الذي لا لذة معه كما قال الامام الاعظم مطلقاً فهل يجوز  
 التخليد وما احكام في ذلك سيخبروا بواب وكلم الثواب من الكريم الوهاب فاجاب بتجواز  
 التخليد من غير تشديد بالحد بجا بنا لتأنيق مناجياً للتوفيق بالتحقيق وما ذكر عن  
 امتناع جواز ذلك بجلته من الصروع كقول اهل الاسود ان شاء الله تعالى نقلت نعم يصح  
 التخليد الامام مالک رحمه الله في عدم نقض الوضوء باليسيل من دم رقيق سوار كان  
 من المخرج او غير سوار كان التخليد بعد العمل بما يخالفه من مذهب ابي حنيفة او كان  
 قبل العمل ولكن على التخليد الايتان بما يؤمنون او مستحب عند الامام ابي حنيفة وهو شرط  
 عند الامام مالک الى ان قال فيحصل بما ذكرنا انه ليس على الانسان التزام مذهب  
 معين وانه يجوز له العمل بما يخالف ما علمه على مذهبه مقلداً فيه ائمة مجتمعاً شرطه والعمل  
 امامين متضادين في حادثتين لا تعلق لواحد منهما بالآخرى وليس له الطيال عين فعله  
 بتقايده امام آخر لان امضار الفصل كامضار القاضى انتهى لمخصاً وقال هو رحم في  
 موضع منه ليقول المحقق ابن الهمام رحم دل قيلد غيره اى غير من قلده اولاً في شئ في  
 غيره اى غير ذلك الشئ كان العمل اولاً في مسئلة يقول ابن حنيفة وثانياً في اخرى يعقل  
 مجتهد آخر اختار نعم كما ذكره الامام ابن الحاجب انتهى وقال العلامة القاسى رحم  
 في رسالته في تنسيق الشبهة ما حفيضة ثم ما ذكر من عدم لميق القاضى بين المذهبين صحيح  
 اجماع علماء في الطرفين صريح بان كل مقلد مجتهد ان قيلد اماماً آخر في بعض المسائل  
 ضرورة او غير انتم اقول المراد بالضرورة المتعلقة بهذه المسئلة ما فيه نوع مشقة والا  
 فلا حاجة الى تعليق غير من قلده اولاً كما ذكره اصريح به المحقق الشامي رحم في رد المحتار راسية  
 لرد المحتار وقد قالوا بالضرورة بتج المخذرات تامل وقال شيخ ابن الحاجب



المالكي في مختصر الاصول ولا يرجع عنه بعد تعليله اتفاقا وفي حكم آخر ان تحت جواز ذلك  
 القطع بوقوعه ولم ينكر فلو التزم مذبا مضمنا كما انك الشافعي وغيره تناهيا كما لا بد  
 لا يجوز في الحكم العيين بخلاف غيره انتهى وقال القاضى عبد الله بن الشافعي في شرح  
 المختصر لو اتمل المعاني تحول مجتهد في حكم مسألة فليس له الرجوع عنه الى غيره اتفاقا واما  
 في حكم مسألة اخرى فهل يجوز ان يقلد غيره المختار جوازه لنا القطع بوقوعه في زمن الصحابة  
 وغيرهم فان الناس في كل عصر يستفتون المفتين كيف اتفق ولا يميزون سوال مفت  
 بعينه هذا وقد شاع وتكرر ولم ينكر فلو التزم مذبا مضمنا وان كان لا يلزم منه كذب بائنا  
 ومذنب الشافعي وغيره في قضية ثلثة مذاهب او لها يلزم وثانها لا يلزم وثالثها انه كالأدل  
 وهو من يلتزم فان وقعت واقعة فقلده فيها فليس له الرجوع واما غير ما فتى فيه  
 من شاء انتهى وقال العلامة الهباري المحتفى رحمه في مسلم الثبوت وشارحه وانا نحن العلوم  
 المحتفى رحمه في شرحه لا يرجع القلده عما عمل من حكم خبري اتفاقا كما اني المختصر والتحريم شيخ  
 وان ذكره مبنا موافقا للمختصر وتنزلا على رايه لكن كلامه في فتح القدير شعر بالخلاف قليل  
 لا اتفاق بل هو مختلف فيه في الحاشية قال الزركشي الاتفاق وذكره الأمامي بالانحياز  
 وليس كما قالاه ففي كلام غير ما جريان الخلاف بعد العمل اقول ويبدل على التسلية  
 في المذهب في الالتزام راي مجتهد فان وجوه اى التزام ليس ادلى من عدمه ضرورة  
 ولا معنى للاتفاق اعند عدمه والاختلاف عند وجوده تدبر ثم الاشبه الى الصواب  
 ان عمل بخبري قلبه فلا يرجع عنه مادام كذا على خبري فانه نوع من الترجيح وترك  
 الرجوع خلاف العقول وهل يقلد غيره اى غير من قلده في غيره اى غير ما قلده المختار  
 نعم يقلد انشا ربنا علم من استفتا بهم مرة اما اذا صار مرة اخرى اما غيره فلا ينكر احد

اجماعاً ولو اترد بحيث لا مجال للمحال والزم مذنباً محسباً أي عهد من عند نفسه انه على هذا  
 المذهب كذهب الـ حنيفة او غيره من غير ان يكون هذا الالتزام معبرته ودليل على مسئلة  
 مسئلة وظنه راجحاً على دلائل المذهب الاخير العلوية مفصلاً بل انما يكون العهد من  
 نفسه ليقين الفصل وبه اجماعاً لا بسبب آخر فهل يلزم الاستمرار عليه ام لا فيقول نعم بحسب الاستمرار  
 ويحكي الانتقال من مذهب الى آخر حتى شد وبعض المتأخرين المتكلفين وقالوا لا يحق اذا  
 صار شافعيًا بغير هذا التشرع من عند أنفسهم لان الالتزام لا يحتاج عن اعتقاد وعالية الحقيقة فيه  
 فلا تترك قلنا لا التمس ذلك فان الشخص قد يلتزم من المتأخرين امر التفقه له في الحال ووقع  
 الصحيح عن نفسه ولو سلم فهذا الاعتقاد لم يشار به دليل شرعي بل هو هوس من هوسات العقدة  
 ولا يجب الاستمرار على هوسه فانهم يثبت وقيل لا يجب الاستمرار وصبغ الانتقال وبهذا الحق  
 الذي ينبغي ان من وجبته لكن لا ينبغي ان لا يكون الانتقال التلوي فان التلوي حرام قطعاً  
 في المذهب كان ادنى غيره اذ لا وجب الا ما وجب الله تعالى والحكم له ولم يوجب على حد  
 ان يميز مذهب رجل من الائمة فايما يتشريع شرع جديد ولك ان يستدل عليه بان اختلاف  
 العلماء رحمة بالنص وترقيته في حق الخلق فلو التزم العمل بمذهب كان هذا الحق وشدة وقيل  
 من التزم كمن لم يلتزم فلا يرجع عما قلده وفي غيره يقلد من يشار وعليه السبيل الشافعية  
 وفي التحريم هو الخالف على الظن لعدم ما يوجب شرعاً أي لانه ليس للاتباع مذهب واحد  
 موجب شرعي وهذا انما يدل على خبر الدعوى هو انه يقلد من شارح البيان قطعي اذ ما لم  
 يوجب الشرع باطل لان التشرع بالاراي حرام واما انه لا يرجع عما قلده فيه فلم يلتزم منه قطعاً  
 فلا ينطبق الدليل على الدعوى فتأمل ويتخرج من اى مما ذكر انه لا يجب الاستمرار على مذهب  
 جواز اتباعه خص المذهب قال في فتح القدير لعل المانعين للانتقال انما مستحقون للاتباع

اندر نفس المذاهب وقال هو رحمه الله تعالى ولا يمنع منه مانع شرعي اذ لا ناس ان  
 يسلك الاخت عليه اذا كان له اليه سبيل بان لم يظهر من الشرع المنع والتحریم وبان لم  
 يكن عمل فيه باخذ ما يمتنع على منع الانتقال عاملاً به ولو مرة وكان عليه وعلى آله و  
 اصحابه الصلوة و اسلام كان يجب باختفاء انتهى لكن لا بد ان لا يكون ابتلع الرخص للشي  
 كعمل حقيقي بالشطرنج على راي ايشان في قصد الى اللهو كشافي شرب الشلت للتهلي  
 به لعل هذا حرام بالاجماع لان الشهي حرام بالنصوص القاطعة فانهم اخذوا وقال الشيخ  
 مولانا محمد عابد السدي رحمه في طوابع الانوار حاشية الدر المختار نقلاً عن الشيخ ابي المعالي  
 السدي رحمه وجوب تقليد مجتهد معين لا حجة عليه لا من جهة شرعية ولا من جهة العقل  
 كما ذكر الشيخ ابن الهمام في فتح القدير وفي كتابه المسمى بتحرير الاصول ولعدم وجوب صرح الشيخ  
 ابن عبد السلام في مختصر منتهى الاصول من المالكية والحق في عقد الدين من ايشان في ذكر  
 ابن امير الحاج في شرح التحرير ان القرون لما حلت من العلماء اجمعوا على انه لا يحل لحاكم  
 ولا مفت تقليد رجل واحد بحيث لا يحكم ولا يفتي في شئ من الاحكام الا بقوله انتهى  
 وقال الفاضل القندلبري رحمه في مفتهم اصول ويقلد المقلد العامل بذهب في حكم  
 غيره المختار نعم للقطع بان المستفتين من عصر الصحابة ولم جراً كانوا يستفتون مرة واحداً  
 واخرى غيره غير ملتزمين بمقتضا واحد اذ شاع ذلك وتكرر ولم ينكر فكان اجاباً على ان  
 التزام بذهب معين غير لازم وخلف في انه بل هو لازم بمعنى انه لو التزم فهل يلزمه الالتزام  
 عليه لثبته احوال فقبل نعم لان الالتزام بمعنى على من حقيقة فيجبري على موحيه وقيل لا اذ لا  
 الا ما اوجبه الله تعالى ولم يوجب على احد ان يتذهب بذهب امام بعينه فيقلده في كل  
 ما ياتي ويذره الا التزام بما لم يعيد لمزناً من الشرع كان بميزة التزام كذا الفلان من غير

ان يكون له عليه في التفسير وهو الانحاز وقال المحقق الشافعي في رد المحتار حاشيته  
 الدر المختار بعد نقل ما في السراجية والتاثيرانية ما هو المحقق عنه لفظه في آخر التفسير  
 للمحقق ابن الهمام سلكه لا يرجع عما ذكره في اي عمل به اتفاقا بل بغيره في غيره المختار نعم للقطع  
 بانهم كانوا يستقنون حرة واحدة او عدة غيره غير متزمنين فنيا واحدا فلو التزم مذمبا معينا  
 كما في حاشيته وانما في فقيه لا يزم الا لا وقيل شل من لم يترجم وهو الغالب على الظن  
 مع ما يوجب بشرعا قال شارحه المحقق ابن ابي عمير حاج بل الدليل الشرعي يقتضي العمل  
 بقول المجتهد وتعليقه فيه فنيا احتاج اليه وهو قوله فاسلكه اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون الدليل  
 انما يتحقق عند طلب الكاوشة فاذا ثبتت عنده قول المجتهد وجب عمله به اما التزامه فلم  
 يثبت من السمع اعتبره بل انما ذلك في التذرع ولا فرق في ذلك بين ان يترجمه  
 لفظه او بقاياه على ان قول القائل مثلاً كذا فلا ينافيها فتى به من لم يملك التعليق  
 والوعده وذكره المستفتى فافهم قالوا العاين انما يثبت له بل بغيره مذمب مفتية و  
 عنده في شرح التفسير ان المذهب انما يكون لمن له نوع نظر واستدلال ولصبر بالمذهب  
 على حبه اولس قرار كذا باقى فرغ ذلك المذهب وعرف قباوى ايامه واقواله واما غيره  
 من قال انا حنفى او شافعى لم يصير كذلك بمجرد القول كقولنا فقيه او حنفى اه وتقدم ذلك  
 في المقايمة اول هذا الشرح وانما اطلنا في ذلك لتلا غير بعض الجبله بما يقع في الكتب  
 من اطلاق بعض العبارات المسمومة خلاف المراد فيحمل على متعصب الاثمة فان العلماء حاشا لهم  
 ان ياتي ان يريه واللازم ان يريه في الشافعى او غيره بل يطلقون تلك العبارات بالمنع  
 فقال هو فاسم السلاعب بمذهب المجتهدين نفسيهما ان تعالى بهم واما اتباعا على جميع  
 يد اية ك ما في القنية رافرا لبعض كتب المذهب ليس للعاصم ان يتحول

من مذهب الـ فاضل بن شافعي في الفتوى و قال الشيخ الزجل المحدث  
 الذي هو رحمه صاحب اللغات شرح المشكوة وغيره في تحصيل المقرات ونقل النجاشية  
 في مسئلة تعليق الطلاق بالتزويج انه قال اصحابنا منهم القدران صاحب الحاشية اذا  
 استفتى عدلا من اهل الفتوى فافشى ببطلان البمين وسنه ان ياخذ بفتواه ويمسك  
 المرأة فان تزوج اخرى بعد ما وقد حلف بطلاق كل امرار تزوجها فاستفتى ففتيا  
 آخر مثله فافشا بصحة البمين و دفع الطلاق المضاعف اليه بالتزويج فانه يسلك الاول  
 ويفارق الثانية وهذا كله دليل على انه يجوز الرجوع من فتيه وان يكون الشخص حنفيا  
 المذهب في مسئلة و شافعي المذهب او غيره في اخرى ولا يجب تعلية امام بعينه انتهى  
 و قال حافذه الشيخ المحدث المفسر مولانا محمد سلام الله رحمه صاحب المحلى شرح الموطا  
 والكنالين حاشيته الجلالين في رسالته كشف القناع عن ابا جة اسماع اولم يصرح  
 سمك ما اختاره بسبكي وابن العام وغيرهما من ائمة الاصول ان التزم مذمبا معينا  
 فلا يرجع عما قلده فيه وعمل به في غيره ليقول من شار و هو الحق وعليه الفتوى انتهى  
 و شيخان المرحومان كانا من اكابر الازمان و افاضل الاعيان لم يكرهما احد من علماء  
 الاولان فلا يلتفت الى ما قال بعض من الانصيب له من العلم والفهم وهو من علماء  
 العلم في الزمور و الازمان و في الآن كما كان وان ارشد بعض ابناء الزمان ان الشيخ  
 المحدث المفسر صاحب المحلى رحمه لم يكن علمه وفهمه كعلم علماء الزمان وكان قريبا العهد  
 من زمانه يريه بنفسه وان كثير من تلامذة الشيخ سجدون الى الآن اخذوا عنه  
 على هرة العلم ان نسبة الثغالي الى الشيخ المحدث المفسر كمنسبة السامى الى الهادي  
 ونسبة الجاهل الى اعلم العالم و العجب بمنه انه قال كان الشيخ قريبا العهد من

وهذا الكذب صريح فان الشيخ المحدث رحمه لم يكن قريبا من عمه آباءه ولم يكن احد من تلامذته  
 الى زمانه فليس ان يتوب من هذا الكذب ويقول اللهم ارزقني الصدق فان الصدق ينبغي  
 والكذب يهلك فتدبر وعلى الحجة الرجوع عن التقليد بعد العمل باطل وتقليد غير من قلده  
 فيه جائز مطلقا لضرورة كان او غير ضرورة كما صرحناه فيما قبل نعم تقليد غير الامام المقلد  
 به وان جاز بشرط اى بشرط عدم التلقين فهو لا يعامل بنفسه لا للمغنى لغيره فلا يغنى لغيره  
 في مذهبه انما في رد المختار فلا يلقف الى ما قيل ان القصار والافكار والعمل بنفسه في  
 هذا المقام سواء في رد المختار وقد ظهر من بعض الكتب القصار والافكار يقول غير من قلده ايضا  
 في بعض السالكين للضرورة كسنة تفرق زوجة المفقود عند حضي اربع سنين على قول  
 مالك رحمه وهو ايضا الشافعي رحمه في القديم فقال في البرازية الفتوى على قول مالك رحمه  
 نقله في رد المختارنا حفظه والنظم بيان المسئلة بما قال المحقق الشافعي رحمه في رد المختار  
 حاشية الد المختار ايضا عند قول الشارح ان الرجوع عن التقليد بعد العمل باطل اتفاقا  
 وهو مختار في المذهب انتهى صرح بذلك المحقق ابن العمام في تحريره وشك في اصول الامامية  
 وابن الحاجب وجميع الجوامع وهو محمول كما قال ابن حجر والرمي في شرحهما على المنهاج وابن  
 رستم في حاشية على نازد البغى من آثار الفضل السابق اثر يودي الى تلغيق العمل بشي  
 لا يقول به كل من المذاهب كالتقليد الشافعي في مسح بعض الاراس وما لك في طهارة تكلم  
 في صلوة واحدة وكما لو اتى ببنينة زوجة بطلا فها مكر ما ثم نأخ احتها مقلدا للحنفي  
 بطلاق المكره ثم اتاه الشافعي بعيم الحنفية فيمتنع عليه ان يطار الاولي مقلدا للشافعي  
 والاثانية مقلدا للحنفي آية محمول على منع التقليد للحادثة بعينها لا مثلهما كما صرح بالامام  
 السبكي وتبعه عليه جماعة وذلك كما اوصل طهرا بمسح راس مقلدا للحنفي فليس له



باعتقاده لزوم نسخ الكل متصفاً بالاكلي والاولى لولا ما على ترتيب واداء ان يصلي لولا ما  
على غيره فلا يخرج منه على ان في دعوى الاتفاق لظرف فقد حكى الخلافات فيجوز ابتداء  
القائل بالجزاء كذا اذا هذه السلاسة الشرطية في اعتدال الفريضة ثم قال بعد ذكر فروع من  
الذي المذهب وبجته بالجزاء وكلام طويل فخلص **مسألة** ذكرناه انه ليس  
على الانسان التزام بذهب معين وانه يجوز له العمل بما يخالفه على ما يقتضيه  
غيره غير انما سمحاً بشرطه وحيل بما بين متضادين في حادثتين لا تعلق بواحدة منهما بالآخر  
وليس لا يبالى من قبله بتقليد امام آخر لان مضار الفصل كما مضى والقاضي لا يقتضيه  
انهم وقالوا ان في التقليد بعد العمل كما هو اولى طائفاً محتملاً على مذهبه ثم بين بطلانها  
في مذهبه صحتها على مذهب غيره فلا تقليده وتجزئته بملك الصلوة على ما قال في البرزانية انه  
يؤدى عن الى يوسف صرح انه صلى الحجة مستقلاً من الحجام ثم اخبر بجملة مبيته في سير الحجام  
فقال ناخذ بقول اخواننا من اهل المدينة اذا بلغ المار قلعتين لم يحل خيلاً اهنتي  
فالتقليد يرفع في بعض الكتب انه يجب تقليد الامام المعين ونقله بعضهم عن غير التفسير  
فيه فاستأه قلعت مناه انه ينبغي مصلحته لانه يامر شرعاً كما علمت من الشرح  
التجريد وغيره او الوجوب كما يستعمل بمعنى اللزوم كذلك يستعمل بمعنى الانبغاد يعني منكره  
شأن في الصراح وجوب لازم شدن مع فاعلهم ١٢ ايجاب مستد منه وسر او ارشاد انهم  
وفي الترتيب وجوب لازم شدن وسر او ارشاد انهم ويشير الى اختياره في المعنى ما في عقد  
الشيخ المفسر في انه لا يلزم مع اعلم ان في الاخر بهذه المذاهب الاربعة مصلحة عظيمة  
على الاعراض عنها مفسدة عظيمة انهم وافي حجة الله الباقية لهم والمذاهب الاربعة  
المردودة قد اجتمعت الامة على جواز تقليد ما الى يومنا هذا وفي ذلك من المصالح

بالائتني اجم وبهذا حصل التوثيق بلا تعلق بين قول من قال انه يجب تقليد الامام  
 المعتبر اي بمعنى مصلحة وبين قول من قال انه لا يجب اى لا يلزم شرعا فانهم ولا  
 تعلق في هذا المقام فانه من هذا الاقدام ولا يبعد ان يقال ان الوجوب في التقليد  
 الامام المعين اذا عين بمعنى اللزوم لا بمعنى الاختيار كحل على ما اذا لم يوجد سوى مذاهب  
 واحد وكتبه فيلزم تقليده فقط ومنع اخراجه عنه يدل عليه ما في الانصاف في بيان  
 سبب الاختلاف للشيخ المفكر المولى رحمه الله اذا كان الانسان جاهلا في بلاد الهند  
 وماوراء النهر وليس هناك شافعي ولا مالكي ولا حنبلي ولا كتب هذه المذاهب وجب  
 عليه ان يقلد غير مذاهب الى حنيفة ويحرم عليه ان يخرج من مذاهب بخلاف ما اذا كان  
 في الحرمين لانه يتسمر هناك معرفة جميع المذاهب انتهى لمخصا ثم ان قلت في المسلم  
 قال الامام اجمع المحققون على منع العوام من تقليد الصحابة بل يجب عليهم اتباع الذين ساروا  
 ولو اوافهم لبوا ونحو او جمعوا وافر قوا ولا يفضلوا عليه انتهى ابن الصلاح منع تقليد غير الائمة  
 لان ذلك لم يدري في غيرهم وفيه ما فيه انتهى قلت بتحقيقه في شرح المسليم لولا اننا نخرج العلوم  
 رحم ونقطه في الحاشية قال العراقي انعقد الاجماع على ان من سلم فله ان يقلد من شاء  
 من العلماء من غير حجر وجميع الصحابة على ان من استفتى ابا بكر وعمر اميرى المؤمنين فله  
 ان يستفتى ابا هريرة ومعاذ بن جبل وغيرهما وسئل يقولهم من غير تكبير فمن ادعى برفع يدين  
 الاجماعين فعليه البيان انتهى فقد بطل بهذين الاجماعين قول الامام وقوله اجمع لا يفهم  
 من الاجماع الذي هو الوجه حتى يقال يلزم تعارض الاجماعين بل الذي يكون محتملا  
 عند واحد ويكون الجماعة متفقين عليه يقال اجمع المحققون على كذا ثم في كلامه غلط وهو  
 الثبوت لا دخل له في التقليد وكذا المتفصيل فان المتقيد ان فهم مراد الصحابي عمل

والاسأل عن مجتهد آخر فافهم دليلي بهذا قول ابن الصلاح ايضا ثم في قوله  
 غلط آخر اذا المجتهدون الآخرون ايضا يذهبوا بهم مثل بذل الائمة الارقية

فانكار هذا كما بره وسور ادب بل الحق انه انما منع من منع تقليد غيرهم لانه لم يبق رواية  
 منهم محفوظة حتى لو وجد رواية صحيحة من مجتهد آخر سحر العمل لا يبرى ان

المشاخرين افتوا بتجليف الشهود اقامة له موقع التركية على نذهب ابن ابي فافهم  
 انتهى وبذا يتحقق هو الحق الموافق لوجه المنع المتعارف الشيخ ابن الصلاح فقد قال الشيخ

العلامة ابن امير الحاج رح في التفسير شرح التحرير نقل الامام في البرهان اجماع المحققين  
 على منع العوام من تقليد اعيان الصحابة بل من بعدهم اي بل قال عليهم ان عتقوا

بما سب الائمة الذين سيروا ووصفوا وولوا الائمة او صخواطريق النظر وذهبوا المسائل  
 يذهبوا وجميعها بخلاف مجتهدى الصحابة فانهم لم يفتوا بتهذيب مسائل الاجتهاد ولم

نصر على انفسهم اصولا لافى باحكام اجواد كها والافهم اعظم واجل قدره وقد روى  
 ابو نعيم في احكامه ان محمد بن يرين سئل عن مسئلة فاحسن فيها الجواب فقال له السائل

ما مناه ما كانت الصحابة لتحسن اكثر من هذا فقال محمد لو اردنا ففهم لما اوركت  
 عقولنا وعلى هذا اي على ان عليهم ان لقلد والائمة المذكورين الوجه ما ذكر بعض

المتأخرين وهو ابن الصلاح منع تقليد غير اربعة اى ابي حنيفة ومالك و الشافعي واحمد  
 رحمهم الله لا يقتضا طذا هم وتقليد مطلق سائلهم تخصيص عمومها وتخسير شرطها

اي غير ذلك ولم يدبر مثله اى هذا الصنع في غيرهم من المجتهدين الآن لان القراض  
 اتباعهم وحاصل هذا انه امتنع تقليد مولا الائمة لتقدير نقل حقيقة مذاهبهم وعدم  
 بثوتهم حتى البثوت لالانه لا لقلد ومن ثم قال الشيخ عضد الدين بن عبد السلام

لاحكام بين الفريقين في الحقيقة بل ان تحقق ثبوت مذموب عن واحد منهم جاز في  
 والا فلا يقال ايضا ان صح عن بعض الصحابة مذموب في حكم من الاحكام لم يجز في  
 الابدليل واضح من دليله هذا وقد تعصب بعضهم اصل انوجه لهذا بانه لا يلزم من  
 سواه كما ذكر وجوب تقليدهم لان من بعدهم جميع وسير كذلك بل يكون اكثر ولا يفرق  
 وجوب اتباعهم في الظاهر في تقليد في العوام انهم لو كفوا التقليد الصحابة فكان فيه  
 الشقة عليهم وغير ذلك مما لا يخفى وايضا قال ابن السير في طريق الى مذموب الصحابة  
 احتمالات لا يمكن العام منها من التقليد ثم قد يكون اناس اذ الى الصحابة لا على شروط  
 الصحة وقد يكون الاجماع الفخر بعد ذلك يقول آخر ويمكن ان يكون واقعية  
 العامي ليست الواقعية التي انفي فيها العجالي وهو ظاهر النهاية لان تنزيل الوقائع  
 على الوقائع من القول بانه يكاد يكون حجة فاستلغ التقليد بطل وقدره لا المنزلة فلا جرم ان  
 قال المصنف وهو اي هذا المذكور صحيح بهذا الاعتبار وسليهم انه لا يشترط ان يكون المجتهد  
 مذموب مدون وانه لا يلزم احدا لائمة بحيث يأخذ بقوله كلها ويرد احوال غيره كما قد  
 بالغ من هذا ومن ههنا قال القرافي انفق الاجماع على من سبهم فله ان يقتله من يشار  
 من العلماء بغير حجة وجميع الصحابة ان من استغنى بابا بذكره فقلده بما قلده ان يستغنى بالاسرية  
 ومعاذ ابن جبل وغيرهما ويعمل بقوله من غير تكفير من رفع يدين الاجماعين فليس له دليل انما  
 وقال افاضل القنداري في منتظم المصنف في التحرير والتفريد قلت وكذا انما  
 السيد باو شاد في السير شرح التحرير نقل الامام احمد بن محمد بن ابراهيم الاجماع المحققين على  
 منع العوام من تقليد الصحابة او لم يعفوا عنها بسبب كل الاجتهادية وقد مر ايضا بحيث ينبغي  
 باحكام الواردة بل عليهم اتباع الائمة الذين سبوا من قبل ووصفوا السائل في

والشيخ ابو عبد الله الشافعي وخرقوا اطلاق الاحكام وفصلوا ما وطئ به بنى اذكره ابن

الاصلاح من صنع تقليد غير الاربعة لا نقيا طمناهم وتقليد عطل من سائلهم  
وتخصيص غير ما دل عليه في غيرهم الآن لانقرض اتباعهم واما حاصل انه يتعذر  
الوقوف على حقيقة مذهب غيرهم فلا يتأني تقليد هـ لانه لا يجوز تقليده عند تحقق  
ثبوته فلهذا قال عز الدين بن عبد السلام لا خلاف بين الصريحين في الحقيقة قال ايضا  
اذا صرح عن بعض صحابي مذهب لم يجز مخالفة الادلل اوضح من دليل اقول ان هذا الوقوف  
على مذاهب غيرهم في جميع المسائل ممنوع وعلى تقدير تسليمه لا يقتضي الاستماع اليه بغيره  
في مسألة ما تم انقرض اتباع غيرهم بالكلية ممنوع لكثرة الظاهر باتباع داود والظاهر  
والغيايته اتباع صفوان الثوري انتهى قلنا ومن المجتهدين المستقلين هو ابى الامنة  
الاربعة رحم الله بهم انا امام البثور رحم صرح به النعماني في تهذيبه ومنهم الامام  
مؤلف الامام محمد بن اسميل النجاشي رحمه صاحب الصحيح صرح به الرمي وانا قد استخرج ابن حجر  
الحسني وقيتدين حيدوقا رحمه فوس المجتهدين المنتهين الامام الشافعي رحمه كما  
في البستان والامام عز الدين بن عبد السلام والامام ابن دني اني رحمه صرح بالفضل  
المنتهى رحمه في مفتاح الحصول والامام ابن الصلاح والامام النجاشي رحمه كما صرح  
بالشيخ ولي الله رحمه في كتابه الانصاف وهو في غيره فاحمد رحمه كما صرح  
من كثر المؤلفات بجميع مسائلهم وتداولته ايدي النجاشي او كتاب مشهور من كتب غيرهم المؤلف  
لنقلنا ما كثر المؤلفات اهل العلم باليقول جازا العمل اياه اذ امام كثر النقل عن غيره من  
مذهب غيره اذ هو بطريق النقل عن المجتهدين اخذ به المستثنى ليشهد بقولنا اني رحمه  
القديم شرح الهداية عبد الله قال وقد استقر في الاصوليين على ان المصنف هو المجتهد

